

صحة الروية ودل كلام امام الحرمين عليه ان المراد بها ههنا ما يصلح  
 متعلقا للروية وقابلها ولا يخفى علي هذا لزوم كونه وجوديا  
 وهو الحق قال السعد بعد ان اوردوه وبين ما فيه والاضمار  
 ان ضعف هذا الدليل جلي كما بسطناه بالاصل ولما تمسكت  
 المعتزلة علي استحالة الروية له تعالى يشبه عقلية ويشبه  
 سمعية واقرىه الاول يشبهه بالمقابلة وتقدر به هالته تعالى  
 لو كان مرييا لكان مقابلا للدرى بالضرورة فيكون في جهة ل  
 ويخبر وهو محال وكان اما جوهر او عرضا لان المتعين بالاستقلال  
 جوهر وبالبنية عرض وكان المري امثله فيكون محذورا  
 متناهيا بحد صور او ابا بعضه فيكون متبعضا متجزيا الي  
 غير ذلك من لوازم المقابلة الفاسدة اشار الي جوابها  
 بقوله لكن بالاكيف اي ان لزوم هذه المقابلة انها هوي روية  
 الحوادث بحسب جري العادة لا بحسب حكم العقل اذ عنده  
 لزوم المقابلة والجهة ممنوع فان الروية نوع من الادراك  
 يخلق الله تعالى متي شاؤواي شي شاؤد عوي الضرورة  
 فيما نازع فيه الجم الغير من العقال غير مسموعة ولم سلم ذلك  
 في الشاهد فلا يلزم في الغايب لان الرويتين مختلفتان امسا  
 بالماهية واما بالهوية لا محالة فيجوز اختلافهما في الشروط  
 واللوازم وهذا ما اشار اليه بنفي الكيف فالمراد بالخالفة في  
 الكيف هنا وجوب خلوص روية الواجب تعالى عن الشرائط  
 والكيفيات المعتبرة في روية الجواهر والاعراض لا بعين  
 خلو الروية او الراي عن جميع الحالات والصفات علي  
 ما يفهمه ارباب الجهالات فيعتبر ضنون بان الروية

مستحيل  
 في  
 في  
 في

فعل

فعل من افعال العبد وكسب من كسابه وبالضرورة تكون واقعة  
 بصفة من الصفات وكذا المري بحاسة العين لا بد ان يكون كيفية  
 من الكيفيات اذ لا يدركها الا الكيفيات واصغرها تشبها  
 الشعاع والانطباع وتقدر به جان الروية اما باتصال شعاع العين  
 الخارج منها علي شكل مخروطي ذائبه بالباصرة وقاعدته علي سطح  
 المري واما بانطباع الشئ من المري في حدة الراي علي  
 اختلاف المذهبين في الروية وكلاهما في حق الهاري تعالى  
 ظاهر الامتناع فيمنع من رويته تعالى والجواب ان هذا انما يتوجه  
 علي مذهب العلاسفة القائلين بناتر الحاسة بارتمام صوت  
 البصر فيها اما بواسطة وقوع شعاع علي المري في الخارج او  
 بانطباع صورته فيها ومن ذهب اهل السنة ان السمع والبصر  
 اذرا كان لا يتوقفان الاعلي وجودا بل يقومان به واختصاص  
 بعض الاشياء بالادراك في حقنا انما هو باجرا في الله عاذا لم يخلق  
 ذلك فيها علي ما هو الحق في بحث القوي ويمكن ادراج هذا الجواب  
 ايضا تحت قوله بالاكيف عند التامل فتكون جوابا عن الشبهتين  
 معا واما شبهة الموانع وهي الثالثة شبهتهم العقلية فقد اوردناه  
 جوابا في الاصل وقوي الثانية قوله تعالى لا تدركه الابصار  
 وهوي ركة الابصار وهو اللطيف الخبير وتقدر بتمسكهم بالاية  
 ان نفي ادراكه تعالى بالبصر اذ موصو بالتمسح مدرج في ثنا  
 المسح فيكون تقيضه وهو الادراك بالبصر فقصا وهو علي  
 الله تعالى محال وهذا الوجه يدل علي نفي الجواز واشار الجواب  
 عنها بقوله ولا اخصار يعني اننا نقول انه تعالى يدعي بمعنى  
 انه ينكشف للابصار وانكسافا اما عند الراي بالاحاطة به